

الإشارة: CCC/CP/CA/03/2026
25 مارس 2026

تنبيه إلى جمهور المستهلكين
استدعاء منتج استهلاكي وهو سيارة تويوتا لاند كروزر LC 300 التي توردها شركة تويوتا جنوب
أفريقيا للسيارات (TSAM)

علمت لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا («اللجنة») من خلال بيان صحفي نُشر على صفحة «اللجنة الوطنية لحماية المستهلك» (NCC) في جنوب أفريقيا على موقع فيسبوك، بشأن عملية استدعاء بعض شحنات سيارات «تويوتا لاند كروزر L300». وتشمل عملية الاستدعاء التي قامت بها اللجنة الوطنية للمستهلكين 1,846 طرازاً باعتها شركة تويوتا جنوب أفريقيا للسيارات (TSAM) في الفترة ما بين 8 يناير 2025 و16 يناير 2026.

وقد استند الاستدعاء إلى إخطار طوعي من شركة تويوتا جنوب أفريقيا للسيارات إلى اللجنة الوطنية لحماية المستهلك بوجود خطأ في برمجة وحدة التحكم الإلكترونية في ناقل الحركة (T-ECU)، مما قد يؤدي إلى عدم قيام الوحدة باكتشاف الأخطاء الناشئة عن ناقل الحركة في السيارة LC300 والإبلاغ عنها. وهذه السيارة الرياضية متعددة الاستخدامات (SUV) مزودة بناقل حركة آلي من 10 سرعات يستخدم ملفات لولبية خطية للتحكم في تغيير السرعات.

ووفقاً لشركة تويوتا، إذا تعطل أحد الملفات اللولبية في ظل ظروف قيادة معينة، فقد لا تكتشف وحدة التحكم الإلكترونية في ناقل الحركة (T-ECU) ووحدة التحكم الإلكترونية في المحرك هذا العطل أو تبلغ عنه، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد دورات المحرك بشكل مفرط في بعض التروس. وهذا بدوره قد يتسبب في تلف ناقل الحركة وفقدان القوة أثناء القيادة بسرعات عالية. وأشارت اللجنة الوطنية لحماية المستهلك إلى أنه "في حال حدوث تلف معين في مبيت ناقل الحركة، فهناك احتمال أيضاً لتسرب سائل ناقل الحركة من المبيت. وقد يزيد هذا من خطر وقوع حادث أو حريق في حال وجود مصدر اشتعال."

وتحث عملية الاستدعاء مالكي السيارات المتأثرة على الاستجابة فوراً وتوجيه هذه السيارات إلى أقرب وكلاء تويوتا المعتمدين لإعادة برمجة وحدة التحكم الإلكترونية في ناقل الحركة. وفيما يلي صورة توضيحية لسيارة تويوتا لاند كروزر L300 المستدعاة:



وتدرك اللجنة أن العديد من الدول الأعضاء في الكوميسا تستورد سيارات تويوتا لاند كروزر من سلسلة 300.

وفي ضوء ما سبق، تحذر اللجنة، عملاً بالمادة 66 من لائحة الكوميسا بشأن المنافسة وحماية المستهلك لعام 2025، عامة الجمهور في السوق المشتركة من المخاطر المرتبطة بالسيارات المستدعاة. ولذلك، تنصح اللجنة المستهلكين بتوخي الحذر عند شراء السيارات المستدعاة. علاوة على ذلك، تنصح اللجنة المستهلكين الذين يقودون السيارات من السلسلة المعنية بالتحقق والتأكد مما إذا كانت سياراتهم ضمن السيارات التي تم استدعاؤها واتباع الإرشادات للذهاب إلى أقرب وكيل من أجل الإصلاح.

وتواصل اللجنة العمل عن كثب مع تويوتا والدول الأعضاء لضمان إعلام أي مستهلكين متضررين وتمكينهم من إجراء الإصلاح اللازم. وإذا كنتم بحاجة إلى مزيد من المعلومات أو التوضيح بشأن هذه المسألة، يمكنكم الاتصال بالمسؤول الموقع أدناه.

السيد ستيفن كاموكاما
مدير شؤون رفاهية المستهلك والدفاع عن حقوقه
لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا
الطابق الخامس، مبنى كانغومبي هاوس
ص. ب. 30742، ليلونغوي 3، ملاوي
هاتف المكتب: +265 (0) 111 772466

البريد الإلكتروني: skamukama@comesacompetition.org
نسخة إلى: compcom@comesacompetition.org

اللجنة الوطنية لحماية المستهلك
بيان إعلامي

استدعاء للسلامة: 1846 سيارة من طراز تويوتا لاند كروزر LC300

تُبلغ اللجنة الوطنية لحماية المستهلك (NCC) المستهلكين باستدعاء بعض سيارات تويوتا لاند كروزر التي تم توزيعها في جنوب أفريقيا من قبل شركة تويوتا جنوب أفريقيا للسيارات. ويشمل هذا الاستدعاء 1,846 سيارة تم بيعها بين 8 يناير 2025 و16 يناير 2026.

إن سيارات LC300 مزودة بناقل حركة أوتوماتيكي 10 سرعات يستخدم ملفات لولبية خطية للتحكم في تغيير السرعات. ووفقاً للمورد، فإنه في حال حدوث عطل في الملف اللولبي في ظل ظروف قيادة معينة، فإن وحدة التحكم الإلكترونية في ناقل الحركة ووحدة التحكم الإلكترونية في المحرك قد لا تكتشفان العطل أو تبليغان عنه، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران ناقل الحركة في بعض التروس. وقد يؤدي ذلك إلى تلف ناقل الحركة وفقدان قوة الدفع أثناء القيادة بسرعات عالية. وقد يؤدي ذلك إلى تلف ناقل الحركة وفقدان قوة الدفع أثناء القيادة بسرعات عالية.

وفي حال حدوث تلف معين في مبيت ناقل الحركة، فمن المحتمل أيضاً أن يتسرب سائل ناقل الحركة من المبيت. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة خطر وقوع حادث أو نشوب حريق في حال وجود مصدر اشتعال.

ونحن نحث المستهلكين الذين يمتلكون السيارات المعنية على أخذ سياراتهم إلى وكيل تويوتا معتمد لإعادة برمجة وحدة التحكم الإلكترونية في ناقل الحركة، وذلك دون أي تكلفة على المستهلك. وتحت اللجنة الوطنية لحماية المستهلك المستهلكين على الاستجابة بسرعة لهذا الاستدعاء نظراً للمخاوف المتعلقة بالسلامة.

انتهى

19 مارس 2026

صدر عن: اللجنة الوطنية لحماية المستهلك